قسم الاقتصاد في QNB
economics@qnb.com
19 سبتمبر 2021

موجة دلتا تتراجع في آسيا الناشئة لكن تظل هناك رياح معاكسة أخرى

مقدمة: بعد الصمود في وجه العاصفة الأولية الناتجة عن كوفيد-19 في عام 2020، أصبحت آسيا الناشئة هي المنطقة الأكثر تضرراً حتى الآن من الزيادة في عدد الإصابات الناجمة عن متحور دلتا.

في العام الماضي، اتبعت العديد من الدول الآسيوية استراتيجيات للقضاء بالكامل على كوفيد من خلال عمليات الإغلاق المحلية التي تم فرضها بسرعة، والتتبع الفعّال للمخالطين، وفرض القيود على السفر الدولي للحفاظ على عدد حالات التفشي المجتمعي للفيروس قريبة من الصفر. وقد سمح ذلك لمعظم الاقتصادات الآسيوية بالاستمرار في تحقيق النمو، وتسجيل بعض أقوى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم في عام 2020.

ومع ذلك، فإن الوضع مختلف تماماً في عام 2021 حيث انتشر متحور دلتا بسرعة في جميع أنحاء العالم. وقد تأخرت حملات التطعيم في آسيا بسبب عدد من العوامل منها: النجاح في إدارة الجائحة خلال العام الماضي، التردد بشأن تلقي اللقاح، والقيود المفروضة على إمدادات اللقاحات. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر متحور دلتا أسرع انتشاراً من فيروس كوفيد-19 الأصلي، الأمر الذي مكّنه من تخطي دفاعات آسيا الناشئة. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة كبيرة في عدد الإصابات الجديدة التي بدأت تتراجع حالياً.

سنقوم في تقريرنا لهذا الأسبوع بتقييم الأوضاع المرتبطة بالجائحة في آسيا الناشئة من خلال النظر في عدد **الحالات الجديدة** للإصابة بكوفيد-19، ووضع عمليات فرض **القيود**، والتقدم في حملات **التطعيم**، ثم سنتطرق للآثار المترتبة على التوقعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

الرسم البياني 1: حالات الإصابة الجديدة بكوفيد-19
(متوسط متحرك لـ 7 أيام لكل مليون نسمة)

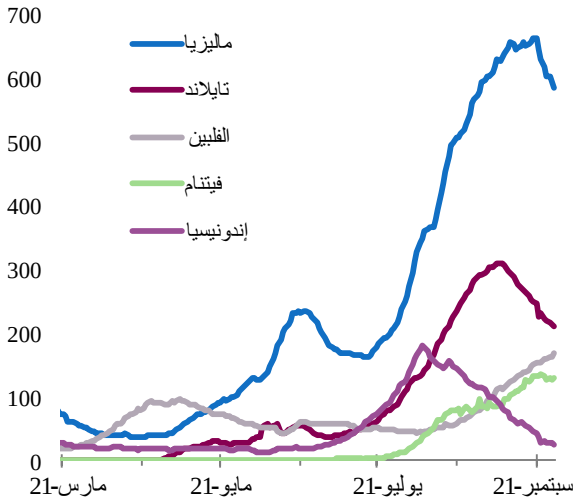

المصادر: مصادر وطنية من "عالمنا في البيانات"، تحليلات QNB

أولاً، بلغ عدد **الحالات الجديدة** للإصابة بفيروس كوفيد-19 ذروته في آسيا الناشئة وهو آخذ في التراجع حالياً (الرسم البياني 1). فقد انخفض عدد الحالات الجديدة بشكل كبير في إندونيسيا ليصل إلى حوالي ثلث العدد المسجل أثناء فترة الذروة، بينما يبدو أن أعداد الحالات في ماليزيا وتايلاند قد بدأت أيضاً في الانخفاض. ولعل الاستثناء الوحيد هو أن أعداد الحالات في الفلبين لا تزال في ارتفاع.

الرسم البياني 2: مستويات التطعيم
(إجمالي اللقاحات لكل مائة نسمة)

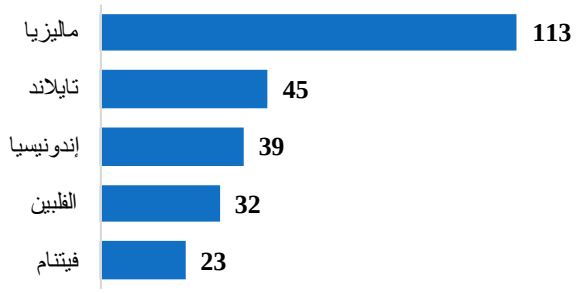

المصادر: مصادر وطنية من "عالمنا في البيانات"، تحليلات QNB

ثانياً، نجح عدد من البلدان في تسريع وتيرة حملات **التطعيم** (الرسم البياني 2). وقد ساعد ذلك بالتأكيد في إبطاء انتشار متحور دلتا. ولكن، نظراً لأن عدد الذين تلقوا اللقاح هو أقل من نصف السكان في العديد من هذه البلدان، يجب تحقيق المزيد من التقدم لإعادة افتتاح الاقتصادات بالكامل. فقد تبين أن تطعيم نسبة كبيرة من السكان يقلل بشكل كبير من حالات الإصابة المصحوبة بأعراض شديدة والوفيات الناجمة عن كوفيد-19. في الواقع، يمكن القول إن ذلك شرط مسبق للحيلولة دون إنهاك أنظمة الرعاية الصحية عند إعادة فتح الاقتصادات.

ثالثاً، بفضل التقدم في التطعيم واستقرار أو تراجع أعداد حالات الإصابة بوتيرة ثابتة، بدأت بعض الحكومات الآن في تخفيف **قيود** الإغلاق وإعادة فتح اقتصاداتها. فقد بدأت ماليزيا في رفع القيود بحذر وشرعت إندونيسيا في إعادة فتح مراكز التسوق والمطاعم والمساجد في الأسابيع القليلة الماضية. وعلى غرار سنغافورة، تعمل تايلاند حالياً على تغيير نهجها إلى "التعايش مع الفيروس"، مع خطط لتخفيف القيود خلال شهر سبتمبر وفتح البلاد بأكملها للسياح الذين تم تطعيمهم اعتباراً من أكتوبر. ومع ذلك، هناك مخاطر بإعادة فرض القيود مستقبلاً في بعض البلدان التي لا يزال لديها مستوى منخفض من التطعيم.

تحليل اقتصادي

الخلاصة: مع استمرار ارتفاع عدد **الحالات الجديدة** وانخفاض مستويات **التطعيم** في بعض البلدان الآسيوية، سيستمر التخفيف الحذر **لقيود** الإغلاق الذي سيواصل تقييد الطلب المحلي. وإلى جانب تلاشي الدعم الناتج عن الطلب الخارجي على السلع المصنعة، والتأثير السلبي جراء تباطؤ النمو في الصين، فإن ذلك من شأنه أن يزيد الرياح المعاكسة للنشاط الاقتصادي في آسيا الناشئة.

لقد كُتب الكثير في العقد الماضي عن تحول الكتلة الاقتصادية شرقاً إلى آسيا ونتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المدى المتوسط إلى الطويل. ومع ذلك، فقد كان لمتحور دلتا تأثير سلبي كبير على آسيا في العام الحالي، ونتوقع أن يستمر هذا التأثير في العام المقبل. وستؤثر هذه الرياح المعاكسة التي تضرب آسيا بشكل كبير على توقعات الاقتصاد العالمي، فقد بلغ التعافي ذروته في الولايات المتحدة، وتعتبر أوروبا حالياً هي التكتل الاقتصادي الوحيد الذي يُتوقع أن يستمر في التعافي بشكل قوي حتى العام المقبل.

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون *
اقتصادي أول
هاتف: 4643-4453 (974+)

لويز بينتو
اقتصادي
هاتف: 4642-4453 (974+)

مينجي تانغ
اقتصادي
هاتف: 4736-4453 (974+)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة (**"المعلومات"**) من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) (**"QNB"**) ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواءً كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحةً أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصيةً فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواءً داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.